يبدو بديهياً بالنسبة لنا، الا ان ما نعتبره مأساوياً ومريباً إلى حد بعيد ظهور عدد من الطروحات والممارسات تطرح وتنفذ بأيد عربية تلتقي، عملياً، وبشكل متطابق، مع هذا الهدف الاميركي ـ الصهيوني.

فحين تطرح الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل مسألة ضرب منظمة التحرير الفلسطينية، وتصفية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، كأولوية رئيسية في التحرك الاميركي، نلاحظ، في ذات الوقت والسياق، سلسلة من الوقائع والاجراءات المترابطة تتخذها الحكومة الاردنية وتمس، بشكل مباشر وخطير، جوهر الثوابت الوطنية الفلسطينية، والثوابت القومية العربية في تحديد المواقف الصحيحة تجاه القضية الفلسطينية والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والنضال الوطني الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. فالى جانب العديد من التصريحات الرسمية الاردنية، التي تطرح، بشكل مباشر، توجهات متناقضة مع قرارات القمم العربية، هناك العديد من الاجراءات التنفيذية التي من شأنها تثبيت الشكوك حول توافق هذه الاجراءات مع السياسة الاميركية ـ الصهيونية ومتطلباتها الفعلية في العمل على تصفية الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وضرب التمثيل الفلسطيني.

ولقد تجسدت هذه الاجراءات التنفيذية في سياسة التضييق المدروسة التي تنفذها الاجهزة الرسمية الاردنية ضد المواطنين الفلسطينيين في المناطق المحتلة، وفي الاردن، ومحاولات الاستقطاب القهري الذي تمارسه هذه الاجهزة، مستغلة حاجات المواطنين الفلسطينيين ومصالحهم اليومية، وكذلك في اللجوء الى اجراءات المنع والابعاد والتهديد والحصار الاقتصادي على نحو يذكر باجراءات مماثلة دأبت سلطات الاحتلال، وما زالت، على اتخاذها في اطار سياساتها المدروسة لضرب الصمود الوطني في الارض المحتلة وتكريس الامر الواقع الصهيوني عليها.

وفي الوقت الذي تؤكد منظمة التحرير الفلسطينية، ومعها كل الاحرار والشرفاء من ابناء الشعب الاردني الشقيق، رفضها ومقاومتها لبدعة الوطن البديل والتوطين، تتخذ السلطات الاردنية مبادرة خطيرة، نرى انها تجسد خطوة بالغة الخطورة في هذا الاتجاه المرفوض، وهي اقرار قانون الانتخاب الجديد في الاردن، والذي بمقتضاه يجرى تمثيل اللاجئين الفلسطينيين في البرلمان الاردني، في حين ان وضع اللاجئين الفلسطينيين في الاردن له اسسه الراسخة، التي يلتزم بها العرب والمجتمع الدولي، والتي ترفض، بشكل حاسم، ادماج الفلسطينيين دستورياً وعبر مؤسسات الدول الشقيقة والمضيفة، نظراً لما يحمله ذلك من خطر على جوهر القضية الفلسطينية والهوية الوطنية للشعب الفلسطيني في اماكن الشتات.

كما يلاحظ، بشكل واضح، تبني بعض الاجهزة الاردنية للدمى المتساقطة، واستخدامها لتشويه النضال الفلسطيني، والتي ابرزتها، للأسف، بعض اجهزة الاعلام العربية والدولية.

ان حركة «فتح» ترى في هذه الاجراءات التنفيذية تطوراً سلبياً جديداً وخطيراً في موقف السلطة الاردنية وسياساتها، يتعين على منظمة التحرير [الفلسطينية]، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الامم المتحدة، العمل على وضع حد لها، لما تحمله من اخطار اساسية تهدد القضية الفلسطينية، وتلحق افدح الضرر بالعلاقة الراسخة والتاريخية والمصيرية التي تربط الشعبين، الاردني والفلسطيني، والقائمة على اساس الوحدة النضالية والالتزام القومي بالقضية المركزية، قضية فلسطين.

وفي ذات الوقت الذي نلمس هذه الظواهر السلبية الخطرة يتصاعد العدوان على المخيمات في بيروت، وفي محاولات اجرامية دموية تتخذ طابع الابادة الجسدية للفلسطينيين المتواجدين على الارض اللبنانية، وهي محاولات تأتي في سياق مؤامرات قديمة متجددة لم يعد خافياً ضلوع بعض الاطراف العربية فيها، في سياق صفقات رخيصة تم ابرامها في مراحل متعددة مع الولايات المتحدة الاميركية. ولم يعد خافياً تزامن العدوان على المخيمات، ذي الفصول المتعددة، مع كل مسعى تآمري يجسده طرح مشاريع مشبوهة لفرض الاستسلام على الشعب الفلسطيني والامة العربية. واذا كانت هذه الاحداث والمؤشرات تظهر بشكل متزامن مع الطروحات الاميركية والصهيونية التآمرية، كمشروع الحكم الذاتي الاداري في الضفة والقطاع، او في القطاع وحده، كمقدمة لتعميم التجربة على الضفة، فانه من قبيل قصر النظر والتعامي عن الحقيقة والتنصل من المسؤولية ان ينظر [إلى] هذه الاحداث كما لو انها تتعلق بالوضع الفلسطيني،